

مجلس الأمن

السنة السابعة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٨٨١**

الجمعة، ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد لوليشكي	(المغرب)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إليتشيف
	أذربيجان	السيد مهدييف
	ألمانيا	السيد فيتيغ
	باكستان	السيد ترار
	البرتغال	السيد موررايس كابرال
	توغو	السيد مينان
	جنوب أفريقيا	السيد سانغكو
	الصين	السيد سون شياوبو
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	فرنسا	السيد أرو
	كولومبيا	السيد أوسوريو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد تاثام
	الهند	السيد هارديب سينغ بوري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ديكارلو

جدول الأعمال

إحاطات يقدمها رؤساء الهيئات الفرعية التابعة لمجلس الأمن



1263343(A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الإعمال

إحاطات إعلامية يقدمها رؤساء الهيئات الفرعية التابعة لمجلس الأمن

الرئيس: يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج على جدول الأعمال.

يستمع المجلس، في هذه الجلسة، إلى إحاطات يقدمها رؤساء الهيئات الفرعية التابعة لمجلس المنتهية ولاياتهم حسب السنوات التي اتخذت فيها القرارات ذات الصلة: سعادة السيد هارديب سينغ بوري، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وأريتريا؛ وسعادة السيد نيستور أوسوريو، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان، ورئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)؛ وسعادة السيد خوسيه فيليبي مورايس كابرال، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) ورئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا، ورئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى؛ وسعادة السيد بيتر فيتيغ، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١)، ورئيس الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح؛

وسعادة السيد باسو سانغكو، رئيس الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها.

أعطي الكلمة الآن للسيد هارديب سينغ بوري.

هارديب سينغ بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية): لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و١٩٠٧ (٢٠٠٩) أقدم لجنة جزاءات من بين الهيئات الفرعية التابعة للمجلس، وقد مر على وجودها عقدان من الزمان. اللجنة فريدة من نوعها، إذ إنها مكلفة بتغطية بلدين في منطقة القرن الأفريقي، هما الصومال وإريتريا. فرض القرار ٧٥١ (١٩٩٢) حظر استيراد الأسلحة على الصومال وأنشأ لجنة جزاءات لتشرف على تنفيذه.

ومنذ ذلك الحين جرى توسيع ولاية اللجنة لتشمل أحكاماً جديدة تتعلق بحظر الأسلحة وتجميد الأصول، وحظر السفر من خلال القرار ١٨٤٤ (٢٠٠٨). في عام ٢٠١٠، كُلِّفت اللجنة بموجب القرار ١٩١٦ (٢٠١٠) بالإشراف على الأحكام المتصلة بتقديم المساعدات الإنسانية للصومال. فرض القرار ٢٠٣٦ (٢٠١١) أيضاً حظراً على صادرات الفحم وكلف اللجنة برصد تطبيقه.

فيما يتصل بأريتريا، كُلِّفت اللجنة بالإشراف على تنفيذ التدابير المحددة الأهداف التي فرضها القرار ١٩٠٧ عام ٢٠٠٩. وتوسعت تلك الولاية لتشمل أحكاماً جديدة بموجب القرار ٢٠٢٣ (٢٠١١). وتظهر هذه الخلفية مدى تعقيد عمل اللجنة من حيث الولاية ومدى حساسيته سياسياً.

خلال فترة رئاستي التي دامت عامين، واصلت لجنة الجزاءات الاضطلاع بولايتها بالتعاون الكامل مع أعضاء المجلس. لكن اللجنة لا تزال تواجه تحديات كبيرة في الإشراف على نظم الجزاءات المتعلقة بالصومال وإريتريا على السواء. وتشمل تلك التحديات المسائل المتعلقة بالانتهاكات الفنية لحظر توريد الأسلحة، واعتراضات الشركاء في المجال الإنساني على الالتزام بالإبلاغ، والتساؤلات بشأن أعمال فريق الرصد، وفي بعض الحالات، عدم تعاون الدول الأعضاء مع فريق الرصد.

ونظرا لهذه المسائل، بذلت جهدا صادقا لتعزيز الشفافية والإنصاف بشأن عملية اتخاذ القرارات في اللجنة. وعقدت

اجتماعات منتظمة مع الممثل الخاص للصومال، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وممثلي برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). كما ناشدت الصومال وإريتريا والدول الأعضاء المهتمة في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، المشاركة في اجتماعات اللجنة، والتفاعل مع الأعضاء والإعراب عن آرائها بشأن رصد نظام الجزاءات. وكان جهدي دائما موجها نحو بناء التوافق في الآراء بأقصى قدر من الشفافية.

ودعت لجنة الجزاءات في عام ٢٠١١، وهذا العام على السواء، الصومال وإريتريا إلى التفاعل مع اللجنة فورا بعد تقديم التقارير الختامية لفريق الرصد. كما شجعت على إجراء مناقشات بحرية وصراحة في اللجنة بشأن تقارير فريق الرصد وتوصياته. وعقدت عدة اجتماعات مع الدول الأعضاء، بما في ذلك مع الممثلين الدائمين للصومال وإريتريا. وأكدت في هذه الاجتماعات على تنفيذ نظم الجزاءات وعلى التعاون مع لجنة الجزاءات.

واجتمعت اللجنة خلال العامين الماضيين ١٨ مرة في مشاورات غير رسمية. ووافقت علي ٢٥ طلب إعفاء من الحظر على توريد الأسلحة، عملا بالفقرة ٣ من القرار ١٣٥٦ (٢٠٠١) و ٢٦ طلب إعفاء من الحظر على توريد الأسلحة عملا بالفقرة ١١ (ب) من القرار ١٧٧٢ (٢٠٠٧). كما وافقت اللجنة على إعفائين من حظر السفر للشخص نفسه في عام ٢٠١٢. ولا بد لي أن أذكر في هذا الصدد أيضا أن أعمال اللجنة ازدادت أضعافا مضاعفة مقارنة بأعمالها في العامين السابقين لفترة رئاستي.

وأحرز تقدم ملحوظ خلال العامين الماضيين في عملية تحقيق استقرار الحالات السياسية والأمنية والإنسانية في الصومال. وقد أتاح هذا فرصة تاريخية لا بد من اغتنامها من أجل الاستعادة الكاملة للسلام والأمن والاستقرار في الصومال. وإضافة إلى ذلك، تواصل تحسن الحالة السياسية والأمنية الشاملة في منطقة القرن الأفريقي، مع زيادة التعاون والمصالحة فيما بين الدول الأعضاء.

وفي هذا السياق، سيكون الرئيس القادم للجنة الجزاءات بشأن الصومال وإريتريا بحاجة إلى مواصلة انخراط اللجنة ليس مع الصومال وإريتريا فحسب بل أيضا مع الدول الأخرى في المنطقة. وفي الأجل القصير، سيتعين على اللجنة أيضا أن تنظر في المسألة المتعلقة بكميات الفحم الكبيرة التي وجدت في كيسمايو والمناطق المحيطة بها. وسأعقد اجتماعا للجنة الجزاءات قريبا لمناقشة هذه المسألة مع فريق الرصد.

فمن وجهة نظري المدروسة، ينبغي أن تكون الجزاءات تدبيرا يتخذه مجلس الأمن باعتباره ملاذا أخيرا، ويجب أن تمتثل الجزاءات امتثالا تاما لأحكام ميثاق الأمم المتحدة. ويجب ألا تكون نظم الجزاءات في مجلس الأمن غاية في حد ذاتها، بل أدوات لتعزيز وصون السلم والأمن في المنطقة. ولدى تنفيذ نظم الجزاءات، يجب عليها أن تضمن إحداث التأثير المقصود، وألا تؤدي إلى تفاقم معاناة السكان. وعلى هذا المنوال، من الضروري إبقاء هذه الأنظمة قيد الاستعراض المستمر وتكييف التدابير لتتناسب مع هذا الهدف، وأيضا مواكبتها للحالة المتغيرة على أرض الواقع في البلدان المعنية.

وفي ضوء التطورات التي وقعت في الصومال خلال العام الماضي، أعتقد أن الوقت قد حان لهذا المجلس لاستعراض نظم الجزاءات في منطقة القرن الأفريقي. وينبغي أن يجري ذلك مع مراعاة الآراء التي أعربت عنها دول المنطقة وكذلك الاتحاد الأفريقي.

وفي الختام، بالأصالة عن نفسي وبالنيابة أيضا عن وفد بلدي، أود الإعراب عن تقديرنا الخالص لجميع الزملاء في مجلس الأمن لثقتهم في رئاستي للجنة الجزاءات بشأن الصومال وإريتريا خلال العامين الماضيين. كما أود أن أشكر جميع

أعضاء اللجنة، وخبرائها والأمانة العامة على دعمهم القيم، وخاصة أمين اللجنة وفريقه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد بوري على إحاطته الإعلامية

أعطي الكلمة الآن للسيد فيتيغ

السيد فيتيغ (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): لقد كان من دواعي الشرف لألمانيا خلال العامين الماضيين، أنها تولت رئاسة اللجنة المنشأة عملا بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) بشأن تنظيم القاعدة وما يرتبط به من أفراد وكيانات، واللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١)، والفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح. وكان النهوض بأعمال هذه الهيئات إحدى أولويات ألمانيا خلال عضويتها في المجلس. ومكافحة الإرهاب وحماية حقوق الإنسان من العناصر الأساسية في سياستنا الخارجية. ولذا أقدر الفرصة لكي أتشاطر بعض الملاحظات الشخصية بشأن هذا مع مجلس الأمن.

فيما يتعلق بنظام الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة وحركة طالبان، أود أن أشير إلى ثلاثة تحديات كان يتعين علينا مواجهتها. أولا، كان علينا جعل النظام أكثر استجابة للطابع المتغير للتهديد المتمثل في الإرهاب. ثانيا، كان يتعين علينا التأكد من أن نظام الجزاءات لا يزال يخدم غرضه السياسي. ثالثا، كان علينا كفالة استمرار الاحترام العالمي لنظام الجزاءات.

و لم يكن بمقدورنا مواجهة تلك التحديات إلا من خلال جهود أعضاء مجلس الأمن الحثيثة والموحدة. وكانت مهمتنا تحقيق التوافق في الآراء في اللجنة باعتباره أساسا لإجراء الإصلاحات اللازمة. وقد توجت تلك الجهود في حزيران/ يونيه ٢٠١١ حينما اتخذ المجلس القرارين ١٩٨٨ (٢٠١١) و ١٩٨٩ (٢٠١١)، لإنشاء معالم بارزة جديدة في إطار سياسات الأمم المتحدة المتعلقة بالجزاءات.

وفصل القرار ١٩٨٨ (٢٠١١) نظام الجزاءات المفروضة على حركة طالبان عن النظام السابق للجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة وحركة طالبان. وأسفرت هذه الخطوة عن إيجاد أداة للجزاءات أكثر نجاعة وأكثر استجابة، وذات أهمية كبيرة في العملية السياسية في أفغانستان. ومن التطورات المشجعة أن أفغانستان تسعى إلى الاضطلاع بدور أقوى في أعمال اللجنة وقد قدمت اقتراحات بشطب الأفراد المستفيدين من عملية المصالحة من القائمة.

ويعزز القرار ١٩٨٩ (٢٠١١) إلى حد كبير دور أمين المظالم لنظام الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة. وهذا عنصر تمس الحاجة إليه فيما يتعلق بالأصول القانونية الحاسمة لكفالة الاحترام العالمي لنظام الجزاءات.

حان الوقت لتعزيز التقدم المحرز ومواصلة الاستفادة منه. طرحت ألمانيا، جنبا إلى جنب مع شركائنا في مجموعة الدول المتفقة معنا في الرأي بشأن الجزاءات المستهدفة، اقتراحات ملموسة لتحسين الأصول القانونية في نظم الجزاءات. ونرى على وجه الخصوص أن المجلس ينبغي أن ينظر في توسيع ولاية أمين المظالم في أنظمة الجزاءات الأخرى. ونحن مقتنعون بأن جميع أعضاء المجلس يجب أن يكون لديهم مصلحة في الاحترام العالمي للصكوك السياسية للمجلس، وخاصة أنظمة الجزاءات. ولذا نتطلع إلى مناقشة اقتراحاتنا في المجلس.

وأنتقل الآن إلى الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح. وأود أن أبدأ ببضع كلمات بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لأننا نفكر كثيرا فيها من حيث التطورات المواضيعية. إذ قتل في الشهر الماضي وحده، بسبب القتال الدائر في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية عدد من الأطفال أكبر من عدد الذين قتلوا في العام السابق بأكمله. وفي عام

٢٠١٢، تضاعف ثلاث مرات تقريبا عدد الأطفال الذين قتلوا أو شوهوا على يد طرفي النزاع مقارنة مع عددهم في السنوات الأربع السابقة. وتشير بعض التقديرات إلى أن ما يصل إلى ٢٠٠ ٠٠٠ طفل يعانون في هذا النزاع. وأن حركة ٢٣ مارس جندت قسرا ما لا يقل عن ٣٠٠ طفل باعتبارهم أطفالا جنودا. كما كثفت الجماعات المسلحة الأخرى تجنيد الأطفال. وهناك شهادات بشعة أدلى بها الأطفال تؤكد أن قادة حركة ٢٣ مارس قتلوا الأطفال الجنود في صفوف الحركة الذين حاولوا الفرار.

إن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تذكرة مستمرة بأن المدنيين – وخاصة النساء والأطفال – ما زالوا يتحملون وطأة الحرب والنزاع. وما برحت معاناتهم تفرض التزاما على المجتمع الدولي. ويتمتع مجلس الأمن بصلاحيات فريدة – ويضطلع بمسؤوليات فريدة – للنهوض بحماية الأطفال في النزاعات.

وألمانيا مقتنعة بأنه يجب على مجلس الأمن أن يستخدم تلك السلطات لصالح الأطفال المتضررين، ومن أجل خدمة السلم والأمن الدوليين. انطلاقا من تلك الروح، ركز وفدي على ثلاث مهام رئيسية داخل الفريق العامل. أولا، لقد عملنا بكد لكي نقلص بدرجة كبيرة من الفجوة في الزمن بين تقارير الأمين العام عن حالة ما، واستنتاجات الفريق العامل. ونقدر تعاون أعضاء المجلس في هذا المسعى الذي يستغرق وقتا طويلا ويستلزم جهدا مكثفا.

ثانيا، لقد وضعنا آلية لتعزيز الحماية القائمة. ويسرنا أن مجلس الأمن اتخذ القرار ١٩٩٨ (٢٠١١) تحت الرئاسة الألمانية في تموز/يوليه ٢٠١١. وقد أضاف القرار حافزا جديدا يتمثل في ضمان إدراج المجموعات المسلحة التي تهاجم المدارس والمستشفيات والأشخاص المرتبطين بها في تقرير الأمين العام الذي يقدمه سنويا. وقد أسعدنا أيضا أن المجلس قد اتخذ مرة أخرى في أيلول/سبتمبر، وخلال فترة رئاستنا، القرار ٢٠٦٨ (٢٠١٢) الذي يركز على كيفية وضع المزيد من الضغوط على الفاعلين السادرين في غيِّهم وتحقيق قدر أكبر من المساءلة. وعلاوة على ذلك، أصبح لدى الأمين العام الآن ولاية مفتوحة لتقديم تقارير سنوية للمجلس. أود أن أشدد بأن تقاريره والأسماء المدرجة فيها بمثابة أدوات قيمة وفعالة لحماية الأطفال. فهي جزء لا يتجزأ من الهيكل القانوني الدولي لحماية الأطفال في الحروب.

ثالثا، لقد كفلنا بأن تحظى حماية الأطفال بأولوية عالية في جميع ولايات حفظ السلام ولجان الجزاءات. ومعظم الجزاءات ذات الصلة تتضمن الآن أحكاما تتعلق بمساءلة من ينتهكون حقوق الأطفال في الصراعات المسلحة.

وبوسع المجلس أن يشعر بالفخر للآليات الابتكارية والناجحة التي وضعها لحماية الأطفال في الصراعات المسلحة. ومهما يكن من أمر، نهيب بالأعضاء أن يظلوا متيقظين وأن يحولوا دون إضعاف تلك الآليات. وفي الواقع، ينبغي للأعضاء أن يسعوا جاهدين من أجل المزيد من التحسن. ونعتقد اعتقادا راسخا بأنه ينبغي للمجلس أن يتابع بسرعة القرار ٢٠٦٨ (٢٠١٢) وأن يناقش ما يمكنه القيام به لزيادة تعزيز حماية الأطفال ولا سيما مساءلة الفاعلين الممعنين.

ومن وجهة نظرنا، هناك بعض الخطوات العملية التي يمكن أن يتخذها الفريق العامل. فينبغي له أن يستخدم على نحو أفضل الأدوات المتاحة له بإصدار بيانات صحفية عن الحالات التي تبعث على القلق والتي تحدث خارج دائرة الإبلاغ. وحتى الآن، توجد بعض المقاومة أمام استخدام تلك الأداوات. وأوصي بمناقشة المسألة مرة أخرى، إذ أنه يجب أن يكون بوسع الفريق العامل الاستجابة فورا للانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال في الصراعات المسلحة والاعتداء عليهم. وأن ما يسمى بصورة غير رسمية بالمذكرة الأفقية التي تقوم اليونيسيف

وفقا لها باطلاع الفريق العامل على الحالات الراهنة في الميدان تمثل مصدرا مثاليا للمعلومات في ذلك الصدد.

وينبغي للفريق العامل أن يواصل الاستماع إلى الإحاطات الإعلامية التي يقدمها الممثل الخاص للأمين العام كتلك التي استمعنا إليها بشأن كوت ديفوار، وسوريا، وليبيا، ومالي وجمهورية الكونغو الديمقراطية. فهذه الإحاطات ليست مصدرا قيما للمعلومات فحسب، بل إنها تبعث بإشارات قوية عن التزام أعضاء المجلس. كذلك ينبغي للفريق العامل أن يستكشف الخيارات المتاحة لزيادة زياراته إلى البلدان. وقد قمنا بنجاح بزيارة مجدية إلى أفغانستان في عام ٢٠١١ كانت أيضا جزءا من الإعداد للقرار ١٩٨٨ (٢٠١١). وإننا لعلى يقين بأن هذه الزيارات يمكن أن تُكمل بصورة جوهرية عمل موظفي الأمم المتحدة في الميدان.

في الختام، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري للعمل الرائع الذي تقوم به ممثلة الأمين العام ومكتبها وموظفو بعثات حفظ السلام واليونيسيف. وأشيد بهم على التزامهم. فهم حقا أحجار الزاوية في آلية الأمم المتحدة لحماية الأطفال في حالات الصراع المسلح.

الرئيس: أشكر السيد فيتيغ على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد مورايس كابرال.

السيد موريس كابرال (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): أشكر مجلس الأمن على الفرصة لتشاطر آرائي وتقييماتي والاستماع إلي بشأن العمل الذي تضطلع به ثلاث هيئات فرعية تشرفت بترؤسها إبان عضوية بلدي في المجلس. أما فيما يتعلق بأنظمة الجزاءات بشكل عام، فإني أشارك المتكلمين السابقين الإشارة إلى أنه من الواضح أن الجزاءات ليست هدفا في حد ذاتها وهي قائمة لدعم هدف سياسي. ولا ينبغي للجزاءات أن تفاقم من معاناة الناس، وينبغي استعراضها بصورة منتظمة. ونؤيد أيضا تمديد ولاية أمين المظالم لتشمل جميع أنظمة الجزاءات.

سأبدأ بالتطرق إلى عمل اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) خلال فترة السنتين السابقتين. وبوصفي رئيسا فإني أعمل دائما على أساس المشاركة المستمرة والشاملة في بذل جهد مع جميع الأعضاء لبناء توافق في الآراء بشأن الوفاء بولاية اللجنة. والعمل من أجل تحقيق توافق الآراء ليس دائما بالمهمة السهلة. ولكن، بلوغ هذا المستوى من الاتفاق في الواقع هو الطريقة الوحيدة لإحراز أي تقدم ملموس في سياق أي لجنة من لجان الجزاءات. لذلك نركز تركيزا شديدا على الحل التوفيقي وتسوية الخلافات المحتملة عند التصدي للتحديات التي نصادفها.

ثانيا، على الرغم من أن لجنة القرار ١٧١٨ لديها تعقيداتها وصعوباتها، فقد أظهرت بشكل عام أن لديها القدرة على التصدى بفعالية للحالات التي واجهتنا خلال مدة عملنا. وكما قرر المجلس في وقت سابق من هذا العام، اتفقت اللجنة على تعيينات جديدة وتحديث قوائم الأفراد والكيانات والبنود المتعلقة بالبرامج النووية والصاروخية الخاصة بجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية. إن خطة العمل السنوية قد تم تحديثها أيضا، مما وفر للجنة نهجا شاملا وواضحا يرتكز على الامتثال، والتحقيقات، والاتصال الجماهيري، والحوار، والمساعدة والتعاون. إزاء تلك الخلفية أريد أن أشيد بالعمل الرائع والمساعدة القيمة اللذين تتلقاهما باستمرار لجنة القرار ١٧١٨ من فريق الخبراء.

كذلك مما له دلالة كبيرة جدا، أعتقد أن اللجنة قد طورت حساً بالتقارب بين الآراء مكننا من الاتفاق على بعض المبادئ الهامة التالية: أولا، هناك تفهم عام مؤداه أن تنفيذ المذكرات الخاصة بتقديم المساعدة يمثل أداة هامة وقيمة في التوجيه المقدم للدول الأعضاء بشأن عدد من المسائل التقنية والعملية؛ ثانيا،

أهمية الاستعراض المنتظم للمعايير المحددة لنظام الجزاءات؛ وثالثا، أهمية الاستفادة من التآزر القائم، بصورة غير رسمية وبطريقة واقعية جدا، بين سائر اللجان وأفرقة الخبراء.

وأخيرا، فإن استدامة الجهود داخل اللجنة لتحسين تنفيذ الجزاءات عملية مستمرة. وأمل أملا وطيدا في أن يواصل الرئيس المقبل للجنة الاستفادة من التعاون والدعم البناء الذي تلقيته خلال هاتين السنتين الماضيتين، مما ساعدني على تنفيذ الولاية الهامة التي منحني إياها المجلس.

وإذ أنتقل إلى اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، المتعلقة بليبيا والتي ترأستها منذ إنشائها في شهر شباط/فبراير، فإن أول ملاحظة أود أن أذكرها هي أنه يبدو من المرجح أن لجنة الجزاءات المعنية بذلك القرار هي من أكثر أنظمة الأمم المتحدة التي وضعت السنوات الأخيرة سرعة في التطور. وبالتأكيد انه تعين عليها التكيف بفعالية مع التغييرات السريعة في السياق السياسي في ليبيا، وبالتالي الاستجابة إلى عبء عمل كبير جدا يتعلق بمجموعة متنوعة من المجالات التي فرضها تطور الحالة في الميدان.

ومن قبيل التوضيح فقط، أود أن أشير إلى أنه في غضون فترة ٢١ شهرا، تلقت اللجنة ٣٦٢ رسالة رسمية وأصدرت ٥٦٨ رسالة أو مذكرة وعددا كبيرا من الإضافات، إذ بلغت في مجموعها أكثر من ٥٠٠ ١ رسالة رسمية. وفي نفس المدة اتخذ المجلس ستة قرارات بشأن المسألة، أدت إلى تعديلات عديدة في التكيف مع نظام الجزاءات الذي تعين على اللجنة التعامل معه.

أما ملاحظتي الثانية فهي أنه بينما كان الهدف الجوهري من الجزاءات في البداية منع وقوع المزيد من الهجمات على السكان المدنيين في ليبيا وضمان عدم حصول زعماء النظام السابق على الأموال من خارج ليبيا، تم فيما بعد تعديل التدابير لمعالجة الحالة المتغيرة في الميدان دعما لعملية الانتقال وإعادة البناء التي قادها ليبيا وكذلك دعما للأمن الإقليمي. وفي عملية الانتقال تلك قامت اللجنة بدور هام بالتكيف باستمرار مع التحديات الجديدة والاستجابة إلى الاحتياجات وفقا للولاية التي أوكلها إليها المجلس.

أما فيما يتعلق بتجميد الأصول بشكل خاص، فقد قامت اللجنة بدور محدد تمثل في الاستجابة فورا لتلك الاحتياجات واستكشاف طرق للمساعدة على توفير الأموال بسرعة إلى الشعب الليبي. وفي هذا الشأن، أود، أن جاز لي ذلك، ومدفوعا بتجربتنا، أن أبدي ملاحظتين، ربما يكون ذلك بمثابة توجيه مجدٍ في المستقبل. أولا، إن القرارات التي تنشئ أنظمة الجزاءات لا يمكن تجاهل أثرها الإنساني، ومن هنا ينبغي الأخذ في الاعتبار إدراج الاستثناءات التي تُمنح على أساس إنساني في وقت مبكر لمساعدة السكان المتضررين من تجميد الأصول والأموال الوطنية.

ثانيا، ينبغي أن تحدد تلك القرارات بشكل واضح ما إذا كانت فروع الكيانات المدرجة في القائمة خاضعة للجزاءات أو ليست خاضعة لها. واعتقد أن تلك الإيضاحات المبكرة ستكون مفيدة للغاية لزيادة فعالية تنفيذ أي تجميد للأصول، وفي الوقت نفسه المساعدة في منع التأثير غير المتعمد على السكان والدول الثالثة الأشد تأثرا.

واعتبارا من اليوم، لا ينطبق تجميد الأصول سوى على الكيانين المدرجين في القائمة المتبقيين، وهما المؤسسة الليبية للاستثمار، ومحفظة الاستثمارات الليبية بأفريقيا. وافهم انه حالما ترى السلطات الليبية أن ذلك مناسب، فان المجلس أو اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) ستنظر في رفعهما من القائمة لضمان إتاحة الأصول المتعلقة بهما إلى شعب ليبيا ومن أجل مصلحته.

وفي ما يتعلق بحظر توريد الأسلحة وانتشار الأسلحة الليبية والمواد ذات الصلة في المنطقة، لا بد أن نقر بأنها لا تزال

تمثل تحديات جدية للجنة. ويشكل تعاون الدول المستمر مع اللجنة، إلى جانب المساعدة القيمة للغاية التي يقدمها فريق الخبراء التابع للجنة، أمرا أساسيا للتغلب على تلك التحديات. وفي ذلك الصدد، من الأهمية البالغة بمكان مواصلة وتعزيز الممارسة الجيدة المتبعة المتمثلة في تضافر الجهود والإسهامات من هيئات الأمم المتحدة المختلفة – فريق الخبراء وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب ومنظمة الطيران المدني الدولي ومكتب شؤون نزع السلاح – من أجل التقييم المستمر للتحديات التي يمثلها للمنطقة انتشار الأسلحة والمواد العسكرية من ليبيا.

وأخيرا، تطلب تعقيد هذا النظام للجزاءات والتغيير السريع في إطاره المعياري اتخاذ خطوة هامة لمساعدة وفود الأمم المتحدة. وبذلنا أقصى ما في وسعنا لتقديم المعلومات والتوجيه الممكن إلى زملائنا في العديد من الوفود الذين أتوا إلينا بأسئلة متعلقة بتنفيذ النظام. ونعتبر ذلك جزءا من الشفافية، التي ندعو إليها بقوة. ولكننا أيضا نعتبر ذلك أمرا مفيدا للغاية للفعالية الشاملة لنظام الجزاءات. وبطبيعة الحال، أود أيضا أن أبرز الدور الذي تضطلع به أمانة فرع لجنة الجزاءات، وان أعرب عن امتناني على المساعدة القيمة للغاية التي قدمتها، فضلا عن المساعدة التي قدمها فريق الخبراء؛ فقد كانت مساعدة لا غنى عنها حقا. وأخيرا وليس آخرا، أود أن اشكر جميع أعضاء اللجنة على التزامهم البناء وروح التعاون والابتكار، اللذين كانا أساسيين لمساعدة اللجنة على تناول عدد التقارير وتعقيدها. وبدون هذه المساعدة، ما كان ليتسنى تنفيذ تلك المهمة المعقدة والهامة.

وأود الآن أن أتناول الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، الذي من دواعي شرفي وسعادتي أن أتولى رئاسته منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. ويعني تولي رئاسة أي فريق عامل، إضافة إلى المساعدة على بناء توافق للآراء، محاولة وضع جدول أعمال بالسعي لقيادة جهود أعضائه نحو بلوغ الأهداف الرئيسة المشتركة عموما في إطار الفريق العامل.

إن حالة الفريق العامل المعني بأساليب العمل حالة خاصة، حيث يمكن لأعضاء المجلس تبادل آرائهم لتحسين أساليب عمل المجلس وتتاح لهم الفرصة لإحداث فرق في الطريقة التي يعمل بها المجلس في المستقبل. وليس سهلا على الإطلاق الإفلات من قبضة الروتين، وهو دائما أمر مريح أكثر من التغيير، ولذا من المهام الصعبة إثارة الاهتمام بتدابير جديدة ومناقشة فائدتها وقدرتها على التنبؤ واتخاذها. وفي نهاية المطاف، فإن الأمر الأصعب هو إقناع الجميع بضرورة التغيير. ولا بد من القول إن التجربة التي مررت بها كان ايجابية للغاية. وكنت أعول على الإسهام الفعال لجميع الأعضاء في العديد من المناقشات التي أجريناها خلال العام الماضي، بمعدل عقد اجتماع واحد، وأحيانا اجتماعين، كل شهر.

وبغية تحسين أساليب العمل، لا بد أن نبدأ بتحسين الطريقة التي يضطلع بها المجلس بأعماله الداخلية. وينجز جزء كبير من أعمال المجلس في المشاورات. ومع أن المجلس بذل جهدا لعقد جلسات علنية في كثير من الحالات، فان المشاورات مفيدة فعلا في مساعدة المجلس على إعداد قراراته. ومع ذلك، لا تزال المسائل المتعلقة بتحقيق الشفافية والشمول تتسم بالأهمية في إطار المجلس بالنسبة لأعضاء المجلس. وعملنا بشأن ذلك الأمر خلال الجزء الأول من العام.

وبعد المشاورات التي نظمها المجلس في أيار/مارس، خلال رئاسة المملكة المتحدة للمجلس، عقدت مناقشة بشأن اتخاذ تدابير إضافية لزيادة الطابع التفاعلي وتحسين تخطيط أعمال المجلس والاستخدام الأفضل لموارد المؤتمرات. وتلك الجوانب نفسها طورت بشكل إضافي في الفريق العامل وأوجزت في وقت لاحق في مذكرة من رئيس مجلس الأمن في حزيران/يونيه

(S/2012/402). والفكرة الأساسية هي التشديد على الجوانب غير الرسمية للمشاورات وتحسين تنظيم الموارد لإفساح مجال أكبر للهيئات الفرعية لعقد الاجتماعات وزيادة استخدام المؤتمرات عبر وصلات الفيديو لتجنب الوجود المكلف لمقدمي الإحاطات الإعلامية، وتحسين تخطيط الأعمال بإعادة تكييف الولايات ودورات الإبلاغ بغية توزيع عبء العمل بشكل متوازن على مدار العام، وتوفير الوقت للمجلس لإعداد قراراته وللاضطلاع بأنشطة الوقاية.

وأحد الجوانب الهامة الأخرى للأعمال الداخلية هو الممارسة المتصلة بأعمال حملة الأقلام وعملية تعيين رؤساء الهيئات الفرعية. ويختتم الفريق العامل الآن نظره في هذه المسألة، من خلال مشروع مذكرة تتناول مسائل تعزيز المشاركة والشمول وتبادل المعلومات فيما بين أعضاء المجلس. وهذه عناصر حاسمة لزيادة فعالية المجلس وهي في نهاية المطاف، تساعد على بناء توافق الآراء اللازم في إطار المجلس.

وآمل، وأثق فعلا، بمساعدة ومرونة جميع أعضاء الفريق العامل، باختتام الأعمال في وقت قريب للغاية.

وبالنسبة للجوانب الخارجية لأعمال مجلس الأمن، ينظر الفريق العامل في اتخاذ تدابير إضافية لتحسين الشفافية والتفاعل مع عموم الدول الأعضاء. وتجري مناقشة مشروع مذكرة بشأن تحسين المناقشات المفتوحة: بتعزيز إضفاء الطابع التفاعلي عليها وبكفالة المتابعة الأفضل للمناقشات المفتوحة وبزيادة فعاليتها. كما ننظر في اتخاذ تدابير لتحسين التقرير السنوي: بتوطيد الجوانب المتصلة بالتفاعل مع الدول غير الأعضاء في المجلس وتوفير المزيد من المعلومات الموضوعية في التقرير وفي تقديمه للجمعية العامة. ويمكن أن تصبح التقييمات الشهرية التي يقدمها رؤساء المجلس أدوات مفيدة بشكل خاص لإيضاح الأعمال المنجزة. والأمر المفيد للغاية في ذلك الصدد هو الإحاطات الإعلامية غير الرسمية التي يقدمها رؤساء المجلس لعموم الدول الأعضاء حالما يستكملون فترات رئاستهم، وهو أمر يمكن القيام به على سبيل الممارسة، بالإضافة إلى الإحاطة الإعلامية التي تقدم بالفعل في بداية كل رئاسة للمجلس.

ونوقشت هذه الجوانب في الفريق العامل هذا العام ويجري النظر فيها من خلال مشروع مذكرة نتوقع اعتمادها في الأيام المقبلة.

وأدرك أن هذا عمل قيد التنفيذ. وأنجز المجلس مؤخرا أعمالا كثيرة بشأن هذا الأمر، نتيجة لجهود أعضاء المجلس وبخاصة الرؤساء السابقين لهذا الفريق العامل، الذين أشيد بهم، نجم عنها اعتماد مذكرة رئيس مجلس الأمن ٥٠٧ (S/2010/507). ولكننا جميعا نعلم أن هناك دائما مجالا للتحسين ومذكرة ٥٠٧ نقطة انطلاق وليست غاية بحد ذاتها.

إنني على ثقة بان الرئيس المقبل سيواصل العمل من هذه المرحلة وسيضفي طاقة متجددة وأفكارا جديدة على المزيد من العمل. وأنا متأكد من انه أو أنها ستحظى بالدعم الكامل والتشجيع اللذين استفدت منهما بالتأكيد.

وأخيرا، أود أن أعرب عن امتناني لأعضاء مجلس الأمن على دعمهم وإسهامهم الفعال في أعمال اللجان والفريق العامل الذي تشرفت بتولي رئاسته. كما اشكر الخبراء والأمانة العامة على تعاونهم وعنايتهم، فضلا عن المترجمين الشفويين على مساعدتهم القيمة وصبرهم المستمر.

السيد أوسوريو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): أود في البداية أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة، التي تتيح فرصة طيبة لرؤساء الهيئات الفرعية للمجلس لتقييم أعمالها خلال العامين الماضيين. وفي حالتي، هذا يعني اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان واللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) بشأن جمهورية إيران

الإسلامية، اللتين تشرفت بقيادتهما بصفتي رئيسا لهما منذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

أولا وقبل كل شيء، وفيما يتعلق بلجنة ١٥٩١ بشأن السودان، وبعد عامين من عمل اللجنة، يمكنني أن أؤكد أن تنفيذ للمجلس للتدبير أداة مفيدة لإحراز التقدم في إيجاد حل سياسي للحالة في دار فور، ولكن لا يزال يتعين قطع شوط طويل لتحقيق إمكانيته الكاملة. وبصفتي رئيس اللجنة، سعيت للتوصل إلى توافق للآراء على تفسير التدبير، والى تقديم الدعم الممكن لفريق الخبراء في دعم تلك الأعمال، والى إقامة حوار مفتوح مع مختلف الأطراف الفاعلة المعنية. وخلال الفترة قيد النظر، عقدت اللجنة ١٢ جولة مفاوضات غير رسمية؛ واحتفظت باتصال وثيق مع الممثل الخاص المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي المعني بدار فور؛ واستجابت لطلبات المعلومات المقدمة من الدول الأعضاء فيما يتعلق بنطاق الجزاءات؛ واعتمدت اتفاقا مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) بشأن الإخطارات الخاصة المشتركة بين الإنتربول ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وبدأ نفاذ الاتفاق في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر. وسيؤدي ذلك الاتفاق إلى تعزيز تطبيق الدول الأعضاء للتدابير.

وكانت الصعوبة الرئيسية التي واجهناها في العامين الماضيين هي ضمان إمكانية وصول فريق الخبراء إلى السودان.

وقد كان عدم إصدار تأشيرات وتصاريح لدخول دارفور في الوقت مناسب مشكلة متكررة، عملت اللجنة ومجلس الأمن على حلها. وعلى الرغم من حدوث تحسن خلال العام الماضي، ظهرت مؤخرا عقبات غير مقبولة مرة أخرى. وقد أبدى الممثل الدائم للسودان اهتماما بطلباتنا ونقل الشواغل التي أثرنا والطلبات التي قدمتها بالنيابة عن اللجنة إلى سلطات بلده. وأعتقد أنه سيكون من المستحسن مواصلة الحوار المباشر بين اللجنة والسلطات السودانية من أجل تحسين التصور المتبادل للتأثير المحتمل لنظام الجزاءات على عملية السلام في دارفور ولتبادل الآراء حول الشواغل المتبقية في ما يتعلق بالتدابير التي فرضها مجلس الأمن. والزيارة التي تعتزم اللجنة القيام بها للخرطوم ودارفور، والتي وافقت عليها الحكومة السودانية، ستكون فرصة ممتازة لتوسيع قنوات الاتصال وتحسين الفهم للجزاءات والتحرك نحو تنفيذها بصورة كاملة.

وعلى الرغم من البيئة الصعبة التي يجب على فريق الخبراء أن يعمل فيها، فإن الفريق جدير بالثناء بوصفه مصدرا موثوقا للمعلومات للجنة في رصد تنفيذ الجزاءات. ومن أجل قيام الفريق بعمله، يجب أن يكون هناك عمل متناغم وتعاون ووحدة هدف بين أعضائه، وكذلك مستويات عالية من الجودة في ما يتعلق بالمعلومات التي يقدمها. وتحقيقا لهذه الغاية، أناشد الدول الأعضاء، تمشيا مع مسؤولياتها، التعاون مع فريق الخبراء وتزويده بمعلومات دقيقة وصادقة في الوقت المناسب والرد على طلباته وتيسير زياراته.

ولا بد لي أن أسلط الضوء على تعاون العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور مع الفريق في عمله. وأعتقد أن هذا التعاون يجب أن يستمر بشكل دائم على جميع المستويات.

والتنفيذ الفعال لقرارات مجلس الأمن يتطلب الالتزام والتعاون الكامل من قبل جميع الدول الأعضاء. والتقارير عن تنفيذ الجزاءات ذات أهمية حيوية لعمل اللجنة وفريق الخبراء التابع لها. وحتى الآن، لم نتلق سوى ٢٩ تقريرا وطنيا. ولذلك، أدعو أعضاء المنظمة إلى تقديم المعلومات المتاحة عن تنفيذ قرارات المجلس ذات الصلة.

بخصوص القوائم الجديدة، أعتقد أنه يجب إحراز تقدم في النظر في المقترحات المتعلقة بالأفراد والكيانات الذين يندرجون تحت المعايير المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن، لا سيما

في ما يتعلق بمن يعرقلون عملية السلام والضالعين في الهجمات على أفراد العملية المختلطة.

وأخيراً، فإنني أدعو إلى زيادة المناقشة مع القطاع الخاص بغية تحسين فهم الشركات العاملة في السودان للجزاءات.

أود، سيدي الرئيس، أن أتطرق الآن إلى الأنشطة التي اضطلعت بها اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) تحت قيادتي. فباتخاذ القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠)، في ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٠، تم اتخاذ خطوة حاسمة على طريق التنفيذ الكامل للتدابير الرامية إلى التأكد من أن البرنامج النووي الإيراني يستهدف حصرا تحقيق أهداف سلمية. وقد أنشأ القرار فريق الخبراء لكي يساعد اللجنة على الامتثال بولايتها، وذلك بتوجيه من اللجنة ولكن مع العمل بشكل مستقل. وخلال سنتين قضيتهما على رأس اللجنة، أصبح عقد اجتماعات منتظمة، أتاحت إمكانية تبادل الآراء في ظل المشاركة النشطة لفريق الخبراء، ممارسة متبعة. واستهدفت تلك الاجتماعات ضمان التنفيذ السليم لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة على نحو فعال. واجتمعت اللجنة ثماني مرات.

ومن أجل إنجاز العمل على أكمل وجه، نقحت اللجنة في تموز/يوليه ٢٠١١المبادئ التوجيهية للقيام بعملها تنقيحا شاملا. وكان الهدف من هذه العملية إعادة تحديد أساليب عملها لجعلها أكثر فعالية وإرساء إجراءات أكثر وضوحا ودقة. وبفضل الاستعراض الحكيم للمبادئ التوجيهية، حسنت اللجنة مستوى حوارها مع الدول الأعضاء وذلك، في جملة أمور، عن طريق تلقي إخطارات في الوقت المناسب بشأن التقارير عن انتهاكات الجزاءات والمسائل ذات الصلة بطلبات الاستثناءات. وفي سياق أدائي لواجباتي، قدمت ثمانية تقارير فصلية في الجلسات العلنية، تتضمن عرضاً للتطورات في تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة المتعلقة بجمهورية إيران الإسلامية.

ففي تموز/يوليه، وتحت الرئاسة الكولومبية لمجلس الأمن وبدعم من فريق الخبراء والأمانة العامة، عقدت جلسة علنية بشأن أعمال اللجنة وفريق الخبراء التابع لها. وقد أتاح ذلك فرصة جيدة للتفاعل مع الدول غير الأعضاء في مجلس الأمن وللاطلاع بشكل مباشر على آرائها بشأن لجان الجزاءات والعمل الذي تقوم به اللجان وفعاليتها في ما يتعلق بالامتثال لولاية كل منها. وأعتقد أنه ينبغي الاستمرار في هذه الممارسة، حيث أنها تسهم في التوعية والشفافية التي تريد الدول الأعضاء أن تراها في مجلس الأمن وهيئاته الفرعية. وخلال فترة السنتين ٢٠١١-٢٠١٢، قامت اللجنة، بدعم قيم من الأمانة العامة، بتحديث واستكمال موقعها على الإنترنت لجعله أيسر استخداما.

اسمحوا لي، سيدي، أن أتطرق الآن إلى التعاون الوثيق الذي ساد بين اللجنة وفريق الخبراء التابع لها على مدى العامين الماضيين. لا شك في أننا قد استفدنا استفادة هائلة من خبرة الفريق في ما يتعلق بتنفيذ الجزاءات. ولكي تقوم اللجنة بعملها كما ينبغي، من المهم للغاية الاستمرار في هذا التبادل وتعزيزه. وقد مكنت أساليب العمل التي اعتمدها الفريق من ضمان استقلاله في التحقيق بشأن الحوادث المبلغ عنها وتقديم معلومات عن الاستنتاجات التي توصل إليها وطرح توصيات تهدف إلى توعية الدول الأعضاء بالتزاماتها بخصوص تنفيذ قرارات مجلس الأمن.

ويجب أن أقول إنه من دواعي الشرف الكبير والسرور البالغ، بالنسبة لبلدي وبالنسبة لي شخصيا على السواء، أن أترأس هاتين اللجنتين اللتين أتاحتا لنا، على الرغم من اختلافهما، أن نفهم أنه ما كان لتلك الهيئات الفرعية أن تقدر على أداء عملها بفعالية من دون الدعم الكامل والثابت من جانب الدول الأعضاء. ونحن نعتقد أنه لا بد من تكثيف الحوار والتعاون مع جميع الدول الأعضاء من أجل تعزيز قدرتها على التنفيذ الفعال للتدابير التي يعتمدها المجلس.

وختاما، أود أن أشكر أعضاء اللجنة على تعاوهم ومشاركتهم الفعالة وإسهاماهم القيمة وعلى إثراء المناقشات. وأود أيضا أتوجه بالشكر إلى فريق الخبراء على العمل الذي قام به في الإسهام في الامتثال لولايتي اللجنتين. وأخيراً، أود أن أعرب عن خالص شكري لفريق الأمانة العامة على عمله الممتاز ودعمه الاستثنائي لي في الاضطلاع بعملي.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن للسيد سانغكو.

السيد سانغكو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): لقد حظيت جنوب أفريقيا بشرف وامتياز تولي رئاسة الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها خلال العامين الماضيين. وتم إنشاء الفريق عملا بالبيان S/PRST/2002/2 الصادر عن رئيس مجلس الأمن، والذي أقر فيه المجلس بضرورة اتخاذ تدابير كافية لمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها. وبالتالي، فقد نظر الفريق العامل خلال العامين الماضيين في قضايا مواضيعية ترتبط ارتباطا مباشرا بعمل المجلس في تحديد مقترحات قد تكون مفيدة لعمل المجلس في أفريقيا. وعلى هذا النحو، فإن بياني سيركز على العمل الذي تم القيام به منذ اضطلاعنا بدور رئيس الفريق العامل في عام ٢٠١١.

ففي ٣١ آذار/مارس ٢٠١١، عقد الفريق العامل اجتماعا لبحث السبل الكفيلة بتعزيز فعالية الفريق. ونظر الاجتماع في الكيفية التي يمكن بها للفريق العامل تحسين رصده لتنفيذ التوصيات الواردة في البيان الرئاسي ومدى السرعة التي يمكن بها للمجلس تفعيل وتجسيد توصياته، وكذلك تواتر تقديم التقارير إلى مجلس الأمن. وأسفر هذا الاجتماع عن عدة توصيات بشأن أساليب عمل الفريق العامل، والتي كان أبرزها أنه يمكن للمجلس أن يكلف الفريق العامل بتتبع ورصد تنفيذ قرارات المجلس وغيرها من الوثائق الختامية المتعلقة ببناء السلام ومنع نشوب الصراعات وحلها والوساطة في أفريقيا، مع تقديم توصيات إلى المجلس.

وفي ٣ أيار/مايو ٢٠١١، عقد الفريق العامل حوارا تفاعليا بين أعضاء الفريق العامل والممثلين الدائمين للدول الأعضاء في مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي الذين يتخذون من نيويورك مقرا لهم. وركزت تلك المناقشة على التعاون بين المجلسين وكانت بمثابة تحضير للمناقشات السنوية بين المجلسين، والتي عقدت في أديس أبابا في وقت لاحق من أيار/مايو.

عقد الفريق العامل أيضا حلقة دراسية عن أدوات ومؤشرات الإنذار المبكر، لتقييم مخاطر العنف المرتبط بالانتخابات في أفريقيا. واستعرض الاجتماع أدوات الإنذار المبكر المتاحة لتحديد ومنع العنف الذي منشأه الانتخابات ومرتبط بها، وكيفية استخدام تلك الأدوات، من قبل المجتمع الدولي قبل الانتخابات وخلالها وبعدها. وفي ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، عقد الفريق العامل حلقة دراسية أخرى ركزت على الأسباب الجذرية للصراع في أفريقيا وتناولت التحديات الجديدة والناشئة فيما يخص السلم والأمن. كما ناقش الاجتماع، في جملة أمور، تقرير الأمين العام عن أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها (انظر S/2011/476)، فضلا عن تقرير البنك الدولي عن الصراع والأمن والتنمية لعام ٢٠١١.

وعقد الفريق العامل أيضا حلقة دراسية بشأن آخر الدروس المستفادة، فيما يخص منع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها، وتنسيق الاستجابات ودعم القدرات المحلية. وناقش الاجتماع الكيفية التي يمكن للعناصر الرئيسية للعمل الوقائي التحول من عمليات تدخل خارجية قائمة على رد الفعل، ذات التأثير المحدود والسطحي في نهاية المطاف، إلى مبادرات موجهة لتطوير القدرات المحلية والوطنية فيما يتعلق بالوقاية. وفيما يتعلق بالدبلوماسية الوقائية، ركزت المناقشات

على قصص نجاح، ولا سيما فيما يتعلق بالدور الهام الذي تضطلع به الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ومنظمات إقليمية أخرى.

وفي ٨ حزيران/يونيه، عقد الفريق العامل اجتماعا بشأن تعزيز التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وناقشت الحلقة الدراسية، السبل العملية التي يمكن من خلالها تنفيذ الالتزامات التي تعهد بها مجلس الأمن في القرار ٢٠٣٣ (٢٠١٢)، وكيف يمكن للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة زيادة تعاونهما فيما يخص منع نشوب الصراعات في أفريقيا.

وعقد الفريق العامل أيضا اجتماعا بشأن تعزيز واحترام سيادة القانون والعدالة فيما يخص منع نشوب الصراعات وحلها في أفريقيا. كما ناقش ذلك الاجتماع العلاقة بين سيادة القانون ومنع نشوب الصراعات، لا سيما في إطار مجلس الأمن. وعلاوة على ذلك، سمحت المناقشات بتبادل وجهات النظر حول تطبيق سيادة القانون. وقدمت رؤى عملية بشأن التحديات المتعلقة بتنفيذ سيادة القانون في أفريقيا وكيف انطباقها على جهود المجتمع الدولي لحل الصراع، مع التركيز على جهود مجلس الأمن.

للأسف، ألغينا الاجتماع المعنون ”تعزيز ميثاق الاتحاد الأفريقي بشأن الديمقراطية والانتخابات والحوكمة“، الذي كان مقررا عقده في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، بسبب الإعصار ساندي. وبالمثل، لم نتمكن من عقد الاجتماع بشأن التفكير بشأن الصراعات في أفريقيا، الذي هدف إلى النظر في فهم الأسباب والعوامل المؤدية إلى تعزيز وتقديم حلول مستدامة للصراعات في أفريقيا.

خلال فترة تولي جنوب افريقيا رئاسة الفريق العامل، ركزنا كثيرا على فتح الاجتماعات أمام غير الأعضاء في مجلس الأمن، ومنظمات المجتمع المدني، خصوصا تلك التي تنشط في الميدان. وقد شجعنا على إجراء مناقشات مفتوحة وصريحة من أجل بلورة الأفكار التي من شأنها الإسهام بشكل إيجابي في تعزيز عمل مجلس الأمن، خاصة وأن جدول أعماله يركز بشكل خاص على المسائل الأفريقية. كما نود أن نوصي بأن يواصل الفريق العامل عقد اجتماعات مفتوحة من هذا النوع بشكل أكبر.

خلال فترة ولايتنا، نستخدم خبرات متنوعة نستقيها من الأوساط الأكاديمية والأمانة العامة وباقي الممارسين. وقد أثرى ذلك المناقشات إلى حد بعيد، من خلال توفير مختلف الخبرات والتجارب. ولذلك نشجع استمرار تلك الممارسة. وعلاوة على ذلك، فإننا نقترح إعادة النظر باستمرار في المواضيع، بغية النظر بعمق في التحديات، التي لا تزال مستمرة في أفريقيا، ومحاولة إيجاد آليات تخفيف من خلال إجراء حوار مستمر.

وبالإضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه، في القرار ٢٠٣٣ (٢٠١٢)، قرر المجلس متابعة البلاغات الصادرة عن الاجتماعات التشاورية السنوية للمجلسين، بما في ذلك من خلال فريقه العامل المخصص المعني بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها . وينبغي للفريق العامل الاستمرار في تنفيذ تلك الولاية الهامة، التي خوله إياها مجلس الأمن.

وفيما يخص المضي قدما، حددت مختلف الاجتماعات، توصيات مفيدة للغاية، من شأنها تعزيز أعمال مجلس الأمن. وعلاوة على ذلك، نود أن نقترح عقد المجلس مناقشة تفاعلية بناء على توصيات للنظر في تلك التي يمكن إدراجها في عمل مجلس الأمن.

وأود أن أعرب عن امتناني الشخصي، وعن امتنان وفد جنوب افريقيا لأعضاء الفريق العامل، على تعاونهم والدعم المقدم لي فيما يخص الاضطلاع بولاية الفريق. كما أعرب عن تقديري للمنظمة وجميع الأفراد الذين أثروا إلى حد بعيد مناقشات الفريق العامل.

وختاما أود أن أشكر الأمانة العامة على مساعدتنا فيما يخص الوفاء بولايتنا، خصوصا جيمس سترلين، ومارلين ألفريد، وسابقا أوسيلوكا أوبازي، على دعمهم المتفاني لوفد بلدي. وأتمنى لخلفي كل التوفيق فيما يخص مواصلة عمل الفريق العامل.

الرئيس: أشكر السيد سانغكو على إحاطته الإعلامية.

باسم جميع أعضاء المجلس أود أن أشكر زملائي سفراء دول البرتغال والهند وكولومبيا، وألمانيا وجنوب أفريقيا على إحاطاتهم الإعلامية بخصوص الهيئات الفرعية لمجلس الأمن، التي ترأسها. إن المجلس يقدر ويثمن العمل الدؤوب والجهود المخلصة التي قاموا بها، من أجل الاضطلاع بهذه المهمة الدقيقة والحيوية بالنسبة للمجلس.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي، وبذلك يكون قد اختتم مجلس الأمن المرحلة الحالية من نظره في هذا البند من جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٠٥.